شاء وكان النية في رمضان ان يصوم غدا عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله
تعالى فانه الصوم وكونه عن رمضان لا يدمنها للاخلاف الاوجه الحاقي واما
الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى ففيها الخلاف المذكور في الصلاة
ولتعيين هذه السنة فالمذهب انه لا يشترط وحكى امام الحرمين فيه وجهين
وربه وحكى صاحب التهذيب وجهين انه يجب التعرض في فرض هذا الشهر لم يكفي
فرض رمضان الصواب ما تقدم فانه لو وقع التعرض لليوم لم يضر الخطأ في اوصافه
فلو نوى ليلة الثلاثين صوم الغد وهو يعتقده يوم الاثنين او نوى رمضان السنة
التي هو فيها وهو يعتقد انها سنة ثلاث في ستة اربع فانه لا يصح لانه لم يعين
الوقت ثم لفظ الكراسة كلام الاصحاب في تعيين التعيين وهو في اكثيفة ليس
من هذا التعيين وانما وقع ذلك من نظرهم الى البيت ولا يخفى بما ذكرناه فيما ذكر
التعيين في القضاء والكفارات وانما صوم التطوع فيصح بنية مطلق الصوم كما ذكرناه في الصلاة

فرع قال القاضي ابو المكارم في العدة لو قال استحرا لثور على الصوم
لم يكف هذا في النية ونقل بعضهم عن نوادر الاحكام لابي العباس الروياني انه
لو تسحر للصوم او شرب لدفع العطش نهارا او استمر على الاكل والشرب والجماع مما
يخرج كان ذلك نية للصوم وهذا هو الحق ازخر ما ينافي الصوم بالتفاف التي
يشترط التعرض لها لانه اذا تسحر ليصوم صوما فقد قصده

فرع
تبيت النية شرط في صوم الفرض فلو نوى قبل غروب الشمس صوم الغد لم يصح ولو نوى
مع طلوع الفجر لم يصح على الاصح والاخص النية بالنصف الاخير من الليل على الصحيح
ولا يبطل الاكل والجماع مع العلم بالمذهب وحكى عن ابي اسحاق بطلانهما
ووجوب تجديدها والمذهب الصحيح نسبة هذا الى ابي اسحاق وقال الامام
رجع ابو اسحاق عن هذا عام حج واشهد على نفسه فان ثبت هذا عنه فلا خلاف
في المسألة ولو نوى ونام واتته في الليل ما لم يجدد النية على الصحيح قال
الامام وفي كلام العراقيين تردد لكون الغفلة كالنوم وكذلك مطرح

فرع يصح صوم النفل بنية قبل الزوال وقال المزني وابو يحيى البلخي
لا يصح الا من الليل ومثل يصح بعد الزوال وقال الطبراني والمنصوص في معظم كتبه

لا يصح وفي جملة يصح وعليه جملة يصح لجميع ساعات النهار والله اعلم
ثم اذا نوى قبل الزوال او بعده وصحنا نفل يوم صائما بعد اول النهار حتى ثواب
جميع اليوم وقت النية وجهان اصحهما عند الاكثرين انه صائم بعد اول النهار كما اذا ادرك
الامام في الركوع مدرك الثواب جميع الركعة فاذا قلنا يثاب مدرك الركعة فاذا قلنا بهذا اشترط الصوم من اول
النهار واذا قلنا يثاب مدرك النية ففي اشتراط خلو الاول عن الاكل والجماع وجهان
الصحيح الاشتراط والثاني لا يشترط ان ينوي واي نية ومحل الوجهين
يشترط خلو اوله عن الكفر والحيض والجنون لم يصح صوم من اسلم او افاق او طهرت
من الحيض ضحى وجهان اصحهما الاشتراط

فرع ينبغي ان تكون النية جازمة
فلو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ان يصوم غدا ان كان من رمضان فليلة حالان
الاول ان لا يعتقده من رمضان فينظر ان لم يتردد نيته فان صام غدا عن رمضان
ان كان منه والا فانما مفطرا وفانما متطوع لم يقع صومه عن رمضان اذا بان منه لانه
صام شاكا وفانه الذي يقع عن رمضان ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم
غد ان كان من رمضان والا فهو مفطر اجزاه لان الاصل بقاء رمضان والثاني
اصوم غدا عن رمضان او تطوعا او اصوم او افطر لم يصح صومه لا في الاول ولا
في الاخر انا اذا لم نرد نيته بالجزم الصوم رمضان حقيقة وانما حاصل حديث
بعير لاعتبارية وعن صاحب التقريب حكايته وجها انه لا يصح الحال الثاني
ان يعتقد كونه من رمضان فان لم يتبين اعتقاده اياه شرطناه فلا اعتبار به
وان استند اليه بان اعتمد قول من يثق به من حر او عبد او امرأة او صبيان ذوي
رشد او نوى صومه عن رمضان اجزاه اذا بان من رمضان وان لم تكن نيته اولا
غدا اصوم عن رمضان فان لم يكن من رمضان فهو تطوع فظاهر التقرير لا
يصح صومه الا اذا بان من رمضان للتردد وفيه وجه انه يصح لاستناده الى
اصل وذكر الامام طرد هذا الخلاف فيما اذا جزم وبدا على قسم استناد
الاعتقاد الى ما شرطنا الا ترى ان الحساب حيث جوزناه على التفصيل الذي
ذكرناه اذا حكم الحاكم بشهادة عدلين او واحد اذا جوزناه وجب الصوم ولا
يضر ما قد يبقى من الارتياب ومنها المحبوس اذا اشتبه عليه رمضان فاجتهد

لا يصح صومه لانه اذا لم يصح صومه من رمضان لم يتأد به الجزم بصوم رمضان